● أخبار قصيرة

إنتاج البستنة في إيران يتجاوز ٢٦ مليون طن

أعلن معاون شؤون البستنة في وزارة الجهاد الزراعي عن ارتفاع إنتاج المحاصيل البستانية في البلاد من ٢٤/٧ مليون طن في بداية عمل الحكومة إلى ٢٦/٩ مليون طن، متوقعاً أن يصل هذا الرقم إلى ٢٧/٦ مليون طن في عام ٢٠٢٧. وقال محمد مهدي برومندي: نتوقع أن يصل إنتاج المحاصيل البستانية في عام ٢٠٢٧ إلى ٢٧/٦ مليون طن، كما تشير التقديرات الإقليمية إلى نمو الإنتاج في هذا القطاع بنحو ١٢٪، مشيراً إلى برنامج تطوير إنتاج الفواكه الاستوائية. وأضاف: كان أحد البرامج المهمة لوزارة الجهاد الزراعي هو تطوير المنتجات الاستوائية. وتابع: كانت لدينا في بداية عمل الحكومة نحو ١٢ ألفاً و٤٠٠ هكتار من المساحات المزروعة بالموز، وقد ارتفعت هذه المساحة إلى نحو ١٤ ألفاً و٢٠٠ هكتار.

وقال برومندي: ارتفع إنتاج الموز أيضاً من نحو ٢٣ ألف طن في بداية عمل الحكومة إلى نحو ٣٦ ألفاً و١٠٠ طن، ونتوقع أن يرتفع هذا الرقم لاحقاً إلى نحو ٤٤ ألف طن. كما أشار إلى تطوير الزراعات المحمية. وأضاف: خلال هذه الفترة، زادت مساحة البيوت الزراعية المحمية في البلاد بنحو ٦٠٠ هكتار، كما ارتفع إنتاج المحاصيل الزراعية المحمية من ٣/٢ ملايين طن إلى ٣/٩ ملايين طن، واصفاً تحسين الميزان النقدي الأجنبي للمنتجات الزراعية بأنه أحد الإنجازات المهمة لهذا القطاع. وتابع: ارتفعت صادرات المنتجات والإيرادات من النقد الأجنبي المتأتية من المنتجات البستانية والمحاصيل الزراعية المحمية من نحو ٢/٩ مليار دولار في بداية عمل الحكومة إلى ٤/٣ مليارات دولار.

أسعار الغذاء العالمية ترتفع لأعلى مستوى منذ يناير ٢٠٢٣

أعلنت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة الفاو، ارتفاع أسعار الغذاء العالمية خلال تموز/يوليو الماضي إلى أعلى مستوياتها منذ أكثر من ثلاثة أعوام، في ظل تداعيات الظروف المناخية القاسية وتصاعد التوترات والصراعات في منطقتي الخليج الفارسي والبحر الأسود. وقالت المنظمة: إن متوسط مؤشرها لأسعار الغذاء بلغ ١٣١/١ نقطة في تموز/يوليو، مقارنة بـ١٣٠/٣ نقطة في حزيران/يونيو، ليسجل بذلك أعلى مستوى له منذ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٣. ويأتي ارتفاع الأسعار وسط تحذيرات من عودة الضغوط التضخمية إلى أسواق الغذاء العالمية، في ظل تأثير الصراعات الجيوسياسية والاضطرابات المناخية على تكاليف الإنتاج والإمدادات الزراعية.

وحذر كبير الخبراء الاقتصاديين في منظمة الفاو من أن العالم يواجه موجة جديدة من تضخم أسعار الغذاء، مع تضرر المحاصيل وارتفاع تكاليف الإنتاج نتيجة الصراعات في مناطق عدة، إلى جانب تداعيات الظواهر المناخية القاسية.

وأهميتها الاستراتيجية بالنسبة للإقتصاد الإيراني

ثلاث خطوات جديدة للاتحاد الاقتصادي الأوراسي لتعزيز التكامل الإقليمي

شهد اجتماع مجلس الحكومات المشترك لدول الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، الذي انعقد الجمعة في تشولبون-آتا بقيرغيزيا، توقيع ثلاث اتفاقيات جديدة تمثل خطوة إضافية نحو مزيد من التكامل بين الدول الأعضاء الخمس. وتداول كبار المسؤولين المشاركين في الاجتماع بشأن مجموعة واسعة من القضايا المتعلقة بتطوير التعاون الإقتصادي الوثيق داخل الاتحاد.

التجارة الإلكترونية

وتناولت الاتفاقية الأولى، التي وقعها رؤساء وزراء روسيا وكازاخستان وأرمينيا وبيلاروسيا، ورئيس مجلس الوزراء ورئيس الديوان الرئاسي في قيرغيزيا، مجال التجارة الإلكترونية، وتهدف إلى حماية مصالح البائعين والمشترين، وبموجبها سيحصل مواطنو الدول الخمس الأعضاء على وصول أوسع وأشمل إلى السلع والمنتجات في الأسواق ومنصات التداول الإلكتروني في بلدان بعضهم البعض.

قبول الوسطاء في البورصات

أمّا الاتفاقية الثانية فتتعلق بقبول الوسطاء والمتداولين للمشاركة في التداولات المنظمة في بورصات الدول الأعضاء، وذلك في إطار خطط الاتحاد لإنشاء سوق مالية مشتركة. وبات بوسع الوسطاء من كل دولة عضو المشاركة في تداولات بورصات الدول الخمس، مما يسهم في توسيع التعاون الاستثماري.

الاعتراف بالشهادات الجامعية

أمّا الاتفاقية الثالثة فخصصت للاعتراف المتبادل بالشهادات الجامعية، وبموجبها لن يحتاج حملة الشهادات في الدول الخمس الأعضاء إلى مصادقة هذه الوثائق أو إجراءات إدارية إضافية للعمل في أي من الدول الأعضاء، مما يتيح للباحثين والمبدعين والعلماء فرصاً أوسع لتحقيق إمكاناتهم في فضاء الاتحاد.

أمن غذائي واكتفاء ذاتي

وناقش مجلس الحكومات المشترك، خلال اجتماعي الخميس والجمعة، نتائج الجهود المبذولة في الدول الأعضاء لإنشاء أسواق مشتركة للنفط ومشتقاته، كما تناول موضوع الأمن الغذائي. وأكد أليكسي أوفرتشوك نائب رئيس الوزراء الروسي أن دول الاتحاد حققت اكتفاءً ذاتياً في المنتجات الغذائية الرئيسية، بنسبة ٩٣/٥٪، رغم التغيرات المناخية وشح المياه.

مباحثات حول تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة مع إيران

وخصّص جزء كبير من الاجتماع للتجارة والتعاون الاقتصادي مع الشركاء الخارجيين، حيث ناقش رؤساء حكومات الدول الخمس تنفيذ الاتفاقيات مع فيتنام وإيران وصربيا، واستمعوا إلى تقارير حول مفاوضات التعاون مع الهند، والمشاورات مع باكستان، والحوار مع عدد من الدول الأفريقية.

هندسة جديدة للتعاون

وفي السياق ذاته، أكد ماكسيم ريشتنيكوف وزير التنمية الاقتصادية الروسي إن النتيجة الرئيسية لاجتماع تشولبون-آتا تمثلت في توقيع ثلاث اتفاقيات مهمة تُشكّل هندسة جديدة للتعاون بين الدول الأعضاء، مشيراً إلى أن اتفاقية التجارة الإلكترونية تضع إطاراً قانونياً واضحاً للشركات، وتحمي حقوق المستهلكين، بينما تتيح اتفاقية الوسطاء زيادة عدد المشاركين في التداولات البورصية وتعزيز السيولة، واتفاقية الاعتراف بالشهادات تسمح للعلماء والمتخصصين بالمشاركة في مشاريع بحثية مشتركة.

مشاركة إيران كعضو مراقب

وشارك في اجتماع تشولبون-آتا، إلى جانب رؤساء حكومات الدول الخمس الأعضاء، وزير الصناعة والتعدين والتجارة الإيراني ممثلاً عن الجمهورية الإسلامية بصفة عضو مراقب، بالإضافة إلى رئيس وزراء أوزبكستان وسفير كوبا في روسيا ممثلين عن الدولتين المراقبتين الأخريين. وأكد الوزير الإيراني، في كلمة نقل خلالها رسالة النائب الأول للرئيس، عزم طهران على تعميق التعاون الاقتصادي مع الدول الأعضاء، والتنفيذ الكامل لاتفاقية التجارة الحرة، وتطوير ممرات النقل، وتعزيز التعاون المالي والمصرفي، واستثمار القدرات المشتركة لتحقيق النمو والرفاه الإقليمي.

اتفاقية التجارة الحرّة بين إيران وأوراسيا

وسبق أن وقعت الجمهورية الإسلامية الإيرانية والدول الخمس الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، في كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٤ اتفاقية التجارة الحرة، والتي دخلت حيز التنفيذ في ١٥ ايار/ مايو ٢٠٢٥، وألغت الرسوم الجمركية على ٨٧٪ من السلع. وفي وقت لاحق، اتخذت إيران والاتحاد الاقتصادي الاوراسي، خلال اجتماع استضافه الاتحاد في ٢٤ ايلول/ سبتمبر ٢٠٢٥، خطوة عملية لتحديد أجندة الأعمال للأعوام ٢٠٢٥-٢٠٢٨ وإزالة الحواجز غير الجمركية. وتمثل أبرز مخرجات ذلك الاجتماع، الذي عُقد في موسكو برئاسة وزير الصناعة والمناجم والتجارة الإيراني محمد أتابك، ووزير التجارة في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي أندري سليبنيف، في إقرار وتوقيع خارطة طريق للتعاون بين الجانبين للسنوات الثلاث التالية.

محادثات بنّاءة مع كبار المسؤولين الإقتصاديين في دول الاتحاد

وعلى هامش اختتام الدورة الثانية لمجلس الحكومات المشترك للاتحاد الاقتصادي الأوراسي، التي شارك فيها رئيس وزراء أرمينيا وكبار مسؤولي الدول الأعضاء، أشار وزير الصناعة الايراني إلى النتائج المحققة، وقال: طرحت في هذه الدورة ملفات مهمة، وبعد استكمال المداولات اللازمة، حظيت قراراتها بالموافقة النهائية، بما من شأنه ان يمهد الطريق لتعزيز التعاون الإقتصادي بين الأعضاء.

واستعرض أتابك لقاءاته الثنائية على هامش الزيارة، مشيراً الى محادثات بناءة اجراها مع كبار المسؤولين الاقتصاديين في الدول الأعضاء، وقال: خلال الأيام الماضية، أجرينا مشاورات ثنائية مكثفة مع وزير الاقتصاد القيرغيزي ونائب رئيس الوزراء الروسي، تم خلالها بحث القضايا الرئيسية والتحديات القائمة في العلاقات التجارية بين إيران والاتحاد الاقتصادي الأوراسي، مشدداً على الأهمية الاستراتيجية لهذه الاتفاقيات بالنسبة للاقتصاد الإيراني، معرباً عن أمله في أن تؤدي مخرجات هذه الدورة والتفاهمات المبرمة إلى قفزة في حجم تبادل السلع وتعميق الروابط الاقتصادية بين إيران والدول الأعضاء في الاتحاد قريباً.

همتي: تصريحات وزير الخزانة الأمريكي بشأن الإقتصاد الإيراني متناقضة

ردّ محافظ البنك المركزي الإيراني على تصريحات وزير الخزانة الأمريكي بشأن احتمال التوصل إلى اتفاق بين إيران وأمريكا.

وفي أعقاب تصريحات وزير الخزانة الأمريكي حول احتمال توصل إيران وأمريكا إلى اتفاق في الأيام المقبلة، قال عبدالناصر همتي: بصرف النظر عن حصول هذا الاتفاق من عدمه، فإن هذه التصريحات نفسها تتعارض مع بعض المواقف السابقة التي كانت تتحدث عن الانهيار الوشيك للإقتصاد الإيراني. وأضاف: لا شك في أن الإقتصاد الإيراني يواجه مشاكل جدية، كما أن الظروف الناجمة عن الحرب والضغوط الإقتصادية قد أدت إلى تفاقم التضخم والبطالة؛ إلا أن هذا الواقع يختلف تماماً عن الصورة التي تم تقديمها سابقاً بشأن الانهيار الوشيك للاقتصاد الإيراني.

وأشار همتي إلى التطورات في الاقتصاد الأمريكي، قائلاً: إن نشر تقرير الوظائف غير الزراعية الأمريكي، والمعروف بـNFP، إلى جانب تحولات أسعار البنزين وبعض المؤشرات العامة الأخرى، يظهر أن الاقتصاد الأمريكي يواجه بدوره ضغوطاً ومخاطر ملحوظة.

وفي الختام، أكد محافظ البنك المركزي قائلاً: لقد بُذلت جهود داخل البلاد للسيطرة على تسارع نمو السيولة والتضخم وتقلبات سوق العملات الأجنبية قدر الإمكان؛ وهو ما كان واضحاً في تقرير التضخم لشهر يوليو، كما أن إحدى الأولويات الرئيسية هي منع تمويل عجز الموازنة عبر موارد البنك المركزي وتفاقم نمو السيولة، وهناك تدابير قيد التنفيذ في هذا الصدد.

تسريع تخليص الحاويات الإيرانية في ميناء كراتشي وتخفيف أعباء التخزين

الوفاق/ أوضح رئيس لجنة النقل في غرفة التجارة والصناعة والمناجم والزراعة بطهران آخر أوضاع الحاويات الإيرانية المحتجزة في ميناء كراتشي، معلناً عن الإجراءات المتخذة لحل هذه المشكلة.

وقال بيمان سنندجي: خلال الحرب المفروضة الثالثة، واجهنا مشكلة خطيرة تمثلت في توقف حاويات التجار الإيرانيين في ميناء كراتشي، وبموجب القوانين الدولية، كانت السفن مضطرة إلى تفريغ هذه الحاويات في ذلك الميناء، إلا أن العدد الدقيق للحاويات، وهوية أصحاب البضائع، وإجراءات التخليص كانت غير واضحة، وكانت هناك الكثير من الغموض. وأضاف: فضلاً عن ذلك، فُرضت على هذه الحاويات تكاليف باهظة، مثل غرامات التأخير وتكاليف التخزين ورسوم الاحتجاز، وقد جرت متابعة واسعة من جانب طهران لمعالجة هذه التكاليف، وفي نهاية المطاف، تقرر إيفاد فريق متخصص إلى باكستان، وشارك في هذه الرحلة وفد من غرفة إيران وغرفة طهران وسائر الغرف المعنية. وأشار رئيس لجنة النقل في غرفة طهران إلى أنه خلال هذه الرحلة، عُقدت اجتماعات مفيدة مع رئيس الجمارك ومدير ميناء كراتشي، وتمت دراسة الوثائق والمتطلبات اللازمة للإفراج عن الحاويات. كما طُرح موضوع إزالة العقبات التي تواجه هذه الحاويات خلال الاجتماع العاشر لتطوير العلاقات التجارية بين إيران وباكستان، وتمت المصادقة على آلية الإفراج عنها في إطار أربعة بنود ضمن مذكرة التفاهم في مجال النقل.

وأعرب سنندجي عن أمله في بدء عملية التخليص الجمركي لهذه الحاويات سريعاً، مضيفاً: تتمثل الخطوة الأولى في طهران في تحديد أصحاب البضائع استناداً إلى المعلومات المتاحة، ثم ستبدأ عملية نقل الحاويات من خلال إبلاغ واسع النطاق، وربما نشر فريق للتخليص الجمركي في ميناء كراتشي.

وبحسب سنندجي، ووفقاً لما أعلنته جمارك كراتشي، فإن نحو ١٠ آلاف حاوية تعود إلى إيرانيين متوقفة في هذا الميناء، معرباً عن ارتياحه للخصم بنسبة ٨٠٪ على تكاليف التخزين الذي تم الحصول عليه خلال هذه الرحلة، مؤكداً أن هذا الإنجاز كان أحد أهم نتائج الرحلة، ويمكن أن يخفف عبئاً مالياً كبيراً عن كاهل التجار.

وأشار سنندجي إلى تحديات مسار نقل الحاويات، وقال: رغم أن أفضل طريق بري هو معبر ريمدان، فإن انخفاض طاقة هذا المعبر من الجانب الباكستاني وغياب البنى التحتية الكافية سيتسببان في مشكلات كثيرة، ويبدو أن أفضل حل هو النقل البحري وتفريغ الحاويات في ميناء بندرعباس أو تشابهار، حيث تتوفر ظروف أكثر ملاءمة. وبالطبع، ولتقليل الازدحام في الجمارك، نحتاج إلى التنسيق مع جمارك الجمهورية الإسلامية والجانب الباكستاني، بحيث تتم عملية إعادة الشحن قبل الإجراءات الجمركية أو بعدها.

وفي ختام حديثه، أشار رئيس لجنة النقل في غرفة طهران إلى مسؤوليات أصحاب البضائع من أجل الإسراع في تخليص الحاويات، وأضاف: سيتم تقديم معلومات كاملة بشأن تغيير المستندات، وصلاحيات شركات النقل، والتفاوض مع خطوط الملاحة البحرية. وسنقوم بإعداد تصنيف دقيق لهذه الحالات والإعلان عنه، ومع تنفيذ ذلك، يمكن أن تسير عملية النقل بسرعة كبيرة ولن تستغرق وقتاً طويلاً.